[٨]

اللّوح المحفوظ عن الهزل المنبوذ

في شرح رسالة إثبات العقل المجرّد

لمولى ابوالفضل محمد بن محمد مقيم فضلى الكشميري

بسم اللّه الرحمن الرحيم

[خطبة الشّارح]

الحمد للّه الّذي أوقد نبراس الكائنات بإشراق لوحٍ هو أصل العاليات و أساس المجرّدات و المادّيات. و أفضل الصّلوة و أكمل التّحيّات على خير البريّات محمّدٍ المؤيّد بأبهر المعجزات و أظهر الدّلائل. و آله و عترته المنتجبين المنتخبين من أشرف الأرومات و أكرم القبائل و أصحابه و أحبّائه الّذين بلغوا في اقتباس الأنوار الإلهيّة واقتفاء الآثار المصطفويّة. أقصى معارج ما هو أبهي المناهج و أسْنىٰ المناهل.

و بعد؛ فيقول أحوج المفتاقين إلى عفو الرّؤف الرّحيم ابوالفضل محمّد المدعوّ بفضلي ابن محمّد مقيم الكشميري جعله اللّه و أبويه من السّاكنين [بحبوحة] جنّات النّعيم:

إنّي لمّا وقفت على نميقةٍ وجيزةٍ متينةٍ وثيقةٍ في الاستدلال على إثبات اللّوح المحفوظ لأسوة العلماء الأعلام المتشرّعين و قدوة الحكماء العظام من الإشراقيّين و المشّائين استاد المعلّمين مرصاد السّالكين سبيل الرّشاد في الخافقين مشرق اللّمعان و الإشراق القدس الخواجه نصيرالدّين الطّوسى قدّس سرّه القدّوس في سالف الزّمان، لقد تصدّى لشرحه بعض الأفاضل من المتأخّرين مثل جلال المدقّقين[٢٠٤] و شبهه من المتبحّرين، و إنّي وقت مطالعتي النّميقة الأنيقة، جمعت الشروح و شاهدتُ على وجنات صفحاتها الجروح و القروح و رأيتُ فيها التّجافي عن رشاد الإنصاف و التمادي في بيداء الجور و الاعتساف؛ فأردتُ

بتأييد اللّه تعالى أن أرسم حسبما سمحت به قريحتي القريحة و فكرتي الجريحة كـلمات تحرّر الكلام و تقرّر المرام و تعثر على ما في الشّروح من [جروح] الخطأ و الخلل و قروح القصور و [العمى] و الزّلل فجأت بحمداللّه كما يروق النواظر و يشوق الخواطر.

و سمّيتها باللّوح المحفوظ عن الهزل المنبوذ و أهديتها إلى عالى حضرت من معاليه في أعالي السّماء مركوزة و عواليه في الآفاق مشهورةٌ و مآثره لدى قطنة أعلاء الأعلى مذكورة و مفاخره جائزةٌ متجاوزةٌ عمّا يحيط به نطاق العدوّ الإحصاء، و جوائزه و عطاياه يملأ الأرض و السّماء، المختصّ من مكارم اللّه بالنّفس القدسيّة و الرّياسة الإنسيّة و البراعـة الأمـيريّة عزّت من عزّته الغراء لوائح السّعادات الأبديّة المنصور[۲۰۵] المؤيّد بتأييد الملک المنّان، فلان.

قال المصنّف ـ أنار اللّه برهانه:

[المقدّمة الأولى]

اعلم أنّا لانشكّ في كون الأحكام اي النّسبة الإيجابيّة و السّلبيّة الّتي يكون بين طـرفي الموضوع و المحمول **اليقينيّة** الّتي علمناها علماً يقينيّاً لا يقبل التّشكيك و التّردّد و التّوهّم **الّتي قد حكم بها أذهاننا مثلاً الحكم بأنّ الواحد نصف الإثنين أو بأنّ قطر المربّع** أي الخطّ الّذي يخرج من زاويةٍ إلى زاوية مقابلة للأولى، **لا يساوي ضلعه** أي ضلع المربّع **أو نحكم به** عطف على قد حكم أي لا نشكّ في كون الأحكام اليقينيّة الّتي من شأنها أن يحكم بها **ممّا لم يسبق إليه ذهنٌ أصلاً بعد أن تكون يقيناً** متعلق بقوله لا نشكّ **مطابقاً لما في نفس الأمر**، خبرٌ لـ«تكون». **و لا في أنّ الأحكام الّتي يعتقدها الجّهال** مثل «السّماء تحتنا» أو «قـطر المـربّع يساوي ضعله» و «الواحد يساوي الإثنين»، **بخلاف ذلك** أي غير مطابقٍ لما في نفس الأمر.

[المقدّمة الثّانية]

و نعلم يقيناً أنّ المطابقة لا يمكن أن تتصوّر إلّا بين الشّـيئين المـتغايرين بـالشّخص و متّحدين فيما يقع به المطابقة.

[نقل كلام الكيشي في المقام]

أورد عليه بعض شارحى [٢٠٦] هذه النّميقة منعاً في كلامٍ طويلٍ كلّه عليلٌ، و نحن قد أوردنا ملخص كلامه، ثمّ قد كلمنا[1] قلب مرامه بعون اللّه تعالى.

قال: «فأقول الّذي هو معلومٌ قطعاً هو أنّ المتطابقين متحّدان في ماوقع به المطابقة و مختلفان بغير ماوقع به المطابقة أمّا الحكم القطعي بكونهما متغايرين بالشّخص، فهو ممنوعٌ محتاجٌ إلى البرهان و ظاهرٌ أنّه ليس كذلك لوجهين:

[الوجه] الأوّل:

إنّ العقل حاكمٌ بأنّ مفهومي الحدّ و المحدود متطابقان و ليسا متشخّصين. أمّا أنّ المفهوم من الحدّ ليس بمتشخّصٍ فظاهرٌ، لأنّه من الكلّيّات و لا تشخُّصَ لها و أمّا أنّ المفهوم من [المحدود][2] أيضاً كذلك فلما اتّفقوا على أنّ الشّخص من حيث أنّه شخصٌ لا يحدّ و لا يبرهن عليه.

و[الوجه] الثّاني:

هو أنّ أحكامنا بامتناع الممتنعات إذا كانت صادقةً مطابقةً لما في نفس الأمر و ليس للمتنع في نفس الأمر وجودٌ فضلاً عن كونه متشخّصاً فقد وجدت المطابقة بين مفهومين من غير تشخّصِ أحدهما قطعاً.» انتهى.

[الجواب عن الكيشي]

[الجواب عن الوجه الأوّل]

أقول: الظّاهر أنّ المراد بالتّغاير الشّخصي، التغاير الحقيقي الّذي به يمتاز أحد المتطابقين عن الآخر كما اقتضاه التّأمّل الصّادق بمعونة الإنصاف في أمر المطابقة و مقتضاه، لا التّغاير بين الجزئين المتعيّنين في أنفسهما من حيث لا يشوبهما العموميّة و الكلّيّة أصلاً، ويرشدك إلى هذا جعل المصنّف أحد المطابقين النّفس الأمر الّذي هو عند الحكماء و المصنّف تمثال جميع الموجودات. و لا يخفى عليك أنّ الحدّ و المحدود المتطابقين متغايران تغايراً شخصيّاً

١. نسخه بدل: جرحنا.
٢. نسخه: الحدّ.

بالمعنى الّذي ذكرناه كما في الإنسان و الحيوان النّاطق. و لا شكّ أنّ معنييهما متغايران تغايراً حقيقيّاً و إن كان مصداقهما ذاتاً واحدةً.

[الجواب عن الوجه الثّاني]

و الجواب عن ثاني سندي المنع:

إنّه إن أراد بالوجود في قوله «ليس للممتنع في نفس الأمر وجودٌ»، الوجودَ الخارجي، فمسلّمٌ و لا يضرّنا. إذ المطابقة لما في نفس الأمر لا ينحصر في الموجودات الخارجيّة؛ و إن أراد الأعمّ من الّذهني و الخارجي فممنوعٌ، إذ المعدومات و الممتنعات لها بحسب مفهوماتها العنوانيّة حصولٌ و تحقّقٌ في الذّهن به تصلح أن تكون محكوماً عليها بالأحكام الايجابيّة الليسيّة و السّلبيّة الأيسيّة.

و الموجودات الذّهنية أيضاً متعيّنةٌ في الّذهن تعيّناً تامّاً من حيث أن يلاحظها الذّهن ممتازاً بعضها عن بعض و معتبرة فيها المطابقة لما في نفس الأمر و عدمها كما قال المصنف «ره»، في *التجريد* و يكون صحيحةً باعتبار مطابقيته لما في نفس الأمر و معناه كما أفاده العلّامة القوشچي في *شرحه للتّجريد*، إنّ معيار صحّة الحكم و فساده في ما لا يكون طرفاه موجودين في الخارج، مطابقيته لما في نفس الأمر، و عدم مطابقته له.

و نفس الأمر لمّا كان يتمثّل فيه صور جميع الموجودات، فقد يتمثّل فيه صورة جميع المعقولات الثانية و الموجودات الذهنيّة أيضاً.

[المقدّمة الثّالثة]

و لا نشكّ في أنّ الصّنفين المذكورين من الأحكام اليقينية و الأحكام الّتي تعتقدها **الجهّال متشاركان في الثّبوت الذّهني** إذ كلٌّ منهما حاصلٌ في ذهن الحاكم المعتقد.

[المقدّمة الرّابعة]

فإذن يجب أن يكون للصّنف الأوّل منهما دون الثّاني[1] ثبوتٌ خارجٌ عن أذهاننا.

١. نسخه: ~ دون الثاني؛ متن مطابق شرح كيشى.

الفاء للتّفريع. أي بعد أن تقرّر أنّ الأحكام اليقينيّة مطابقةٌ لما في نفس الأمر، و الأحكام المعتقدة للجهّال ليست بمطابقةٍ لنفس الأمر و المطابقة تستدعي المغايرة بين المتطابقين و الاتّحاد فيما به المطابقة و كلٌّ منهما مشارك للآخر و هما متشاركان في الثّبوت الذّهني، ثبت أن يكون للصّنف الأوّل منهما ثبوتٌ خارجٌ عن أذهاننا **تعتبر المطابقة بين ما في أذهاننا و بينه و هو الّذي يعبّر عنه بنفس الأمر** و لا يكون ذلك الثّبوت الخارج للثّاني. و لذلك كان الأوّل مطابقاً و الثّاني غير مطابقٍ.

[تقرير كلام المصنّف]

و حاصل ما أفاده المصنّف:

إنّ بعضاً من الأحكام يوصف بالمطابقة لنفس الأمر و بعضها لا يوصف بها سواءٌ كانت متعلّقات تلك الأحكام موجوداتٍ خارجيّةٍ أو ذهنيّة إذ ليس شئ منهما كالحكم بأنّ شريك الباري تعالى ممتنعٌ و سواءٌ كانت تلك الأحكام مدركةً [للعقول][1] أوْلا.

و إنّما خصّ الأحكام بالذّكر مع أنّ تلك المطابقة متحقّقةٌ في جميع الموجودات الخارجيّة و الذّهنيّة بجميع حالاتها و صفاتها و هيأتها و كلّها بكلّها منتظم في تلك الاندراج تحت إمكان الوصف بالمطابقة لنفس الأمر و عدمه تسهيلاً لأخذ المرام بتعليم حال أجلى البديهيات.

[نقل كلام الكيشي في المقام]

هذا وقد وجّه بعض الفضلاء[۲۰۷]كلام المصنّف «ره» بما هو عين طريق الصّواب و إرادة المصنّف بمراحل.

فأورد عليه ما لا يرد إلّا عليه و لا يردّ إلّا إليه. و قد تكلّمنا أوّلاً بكلامه ثمّ كلمناه بسياف بيان مفاسد مرامه ليحقّ الحقّ و يزهق الباطل.

قال: «أقول ظاهر عبارته يقتضى أن يكون للصّنف الأوّل من الأحكام و هو العلم، ثبوتُ خارجٌ عن الذّهن و نفس العلم لايثبت خارج الذّهن قطعاً. بل مراده أنّ للعلم متعلّقاً ثابتاً[2]

---

۱. نسخه: مدركة العقول.
۲. نسخه: ~ ثابتاً؛ متن مطابق شرح كيشى.

خارج الذّهن مطابقاً للصّورة الذّهنيّة و هو المسمّى بالمعلوم[۱] و هو[۲] بخلاف الجهل المركّب؛ فإنّه لا متعلّق مطابقاً له ثابتاً خارج الذّهن.

و إذا تبيّن مراده فنقول: «لا يلزم من اشتراك العلم و الجهل المركّب[۳] المشتركين في كونهما[٤] موجودين في الذّهن و اختلافهما[٥] في المطابقة و اللّامطابقة أن تكون للصّورة العلميّة متعلّقٌ ثابتٌ خارجٌ عن أذهاننا كما ذهب إليه؛ بل يكفي مطابقتها لمتعلّقها. سواءٌ كان متعلّقها ثابتاً[٦] في الذّهن أيضاً، كحكمنا بأنّ العلم و الجهل المركّب لهما وجودٌ في الذّهن. أو ثابتٌ خارج الذّهن، كحكمنا بأنّ النّار حارّةٌ مثلاً. أو ليس ثابتاً في واحدٍ منهما كحكمنا بأنّ شريك الإله[۷] ممتنع الوجود في نفس الأمر». انتهى.

[نقد كلام الكيشي]

أقول: قوله: «ظاهر عبارته...» خلاف ظاهر عبارة المصنّف و إرادته بل افتراءٌ بلا امتراء متفرّعٌ على أخذ الحكم بمعنى العلم، و ليس كذلك. بل المراد من الحكم كما بيّنّا سابقاً نسبةُ أمرٍ إلى أمرٍ إيجاباً أو سلباً سواءٌ كان الطّرفان من الموجودات العينيّة أو الذّهنيّة أو غيرهما. و غرض ذلك الشّارح من هذا الكلام إثبات أنّ معيار صحّة العلوم و الإدراكات و فسادها، هو نفس المعلوم الذّهني أو الخارجي الّذي يتعلّق تلك العلوم و الإدراكات بها و المراد بالمطابقة لتلك العلوم بنفس الأمر، مطابقتها لتلك المعلومات العينيّة أو الذّهنيّة و لا يخفى عليك أنّ الموجودات الخارجيّة الّتي لا يتصوّرها ذهن ذاهن أصلاً لها أيضاً شأن الاتّصاف بالمطابقة لنفس الأمر؛ بل نفس معلومات تلك العلوم المتّصفة بالمطابقة لنفس الأمر متّصفةٌ بالمطابقة لنفس الأمر أيضاً. فلو كان نفس الأمر في العلوم و الإدراكات، معلوماتها المتعلّقة هي بها، فما الّذي هو نفس الأمر لمعلومات تلك الإدراكات الّتي هي أيضاً متّصفةٌ بالمطابقة؟ و لا محالة

۱. نسخه: بمعلوم؛ متن مطابق شرح كيشى.
۲. نسخه: ~ و هو؛ متن مطابق شرح كيشى.
۳. نسخه: ~ المركب، متن مطابق شرح كيشى.
٤. نسخه: كونها؛ متن مطابق شرح كيشى.
٥. نسخه: اختلافها؛ متن مطابق شرح كيشى.
٦. نسخه: لمتعلقاتها سواء كانت متعلقاتها ثابتةً؛ متن مطابق شرح كيشى.
۷. نسخه: الباري؛ متن مطابق شرح كيشى.

يلزم العقل بكون المطابق ـ بالفتح ـ لتلك الأمور المطابقة أمراً خارجاً عنها يعبّر عنها بنفس الأمر.

و لمّا فوّضنا الأمر في الصّدر إلى الإنصاف و التّجنّب عن الاعتساف، لا يكون للقول بالتّغاير الاعتباري مكانة و رتبة اعتبار و مرتبة انتصار.

[المقدّمة الخامسة]

و ذلك الثّابت الخارج إمّا أن يكون قائماً بنفسه أو متمثّلاً في غيره.

[نقل كلام الكيشي في المقام]

قال بعض شارحي[۲۰۸] هذه النّميقة: «هذا التّقسيم غير حاصرٍ لاحتمال كون بعض ذلك الثّابت قائماً بنفسه و بعضه متمثّلاً في غيره» انتهي.

[جواب الشّارح عن الكيشي]

أقول: إنّ هذا الثّابت الخارج كلّي و القيام بنفسه و التمثّل في غيره حالٌ و وصفٌ لطبيعته الكلّية و الحال الطّبيعي لا اختصاص له ببعضٍ دون بعض. مثلاً إذا حاولنا إثبات النّفس الحيوانيّة للحيوان بالتّرديد بين النّفي و الإثبات و قلنا إنّ الحيوان إمّا أن يكون له نفسٌ حيوانيّةٌ أوْلا؛ لا يقال: هذا التّرديد غير حاصرٍ بل هنا شقٌّ ثالثٌ و هو إنّ بعض الحيوان له نفسٌ حيوانيّةٌ و بعضه ليس له نفسٌ حيوانيّة.

و **القائم بنفسه يكون إمّا ذا وضعٍ** أي قابلاً للإشارة الحسّيّة **أو غير ذي وضعٍ** أي غير قابلٍ لها.

و لذلك الشّارح هنا أيضاً، الكلامُ السّابق. و الجواب أيضاً هو الجواب.

[إحالة الصّورة الأولى]

و الأوّل محالٌ لوجوهٍ:

[الوجه الأوّل]

أمّا أوّلاً فلأنّ تلك الأحكام الّتي ذكرناها **غير متعلّقةٍ بجهةٍ من جهات العالم و لا بزمانٍ من الأزمنة** لأنّ تلك الأحكام ثابتةٌ و إن لم توجد الجهة و الزّمان **و كلّ ذي وضعٍ متعلّقٌ بهما فلا شيءَ من تلك الأحكام بذي وضع.** فلا يكون ذلك الثّابت الخارج القائم بنفسه الّذي اعتبرت مطابقة تلك الأحكام له، ذا وضعٍ أيضاً. لاستحالة ارتسام صور المعقولات بتوسّط المحسوسات.

لا يقال إنّها أي الأحكام **تطابق ذوات الأوضاع لا من حيث هي ذوات الأوضاع بل من حيث هي معقولات** أي من حيث أنّها إذا حصلت في العقول كانت الأحكام هي بعينها.

ثمّ إنّها أي ذوات الأوضاع، **تقارن الأوضاع من حيثيّةٍ أخرى** هي حيثيّة الثّبوت في الخارج عن الذّهن، **كما يقال في الصّور المرتسمة في الأذهان الجزئية إنّها كليّةٌ باعتبارٍ** أي اعتبار التّجريد عن المشخّصات الذّهنيّة **و جزئيّةٌ باعتبارٍ آخر** أي باعتبار التّشخّصات الذّهنيّة.

لأنّا نقول: الصّور الخارجيّة المطابق بها الّتي اعتبرت مطابقة تلك الأحكام لها وجعلت تلك الصّور خارجها، **إذا كانت كذلك** أي اعتبرت مطابقة تلك الأحكام لها من حيث أنّها حاصلةٌ في الذّهن، **كانت** تلك الصّور قائمةً بغيرها، **و في هذا الفرض كانت قائمة لا قائمةً بنفسها.** و الثّابت الخارج في هذا الفرض كان قائماً بنفسه لأنّ الكلام فيه. **هذا خلفٌ** لأنّه خلاف المفروض.

[نقل كلام الدّواني في المقام]

و قال جلال المدقّقين[۲۰۹] في شرح *هذه النّميقة*: «لقائلٍ أن يقول لا ينحصر تغاير الاعتبارين اللّذين بهما يتحقّق الوضعيّة و التجرّد عن الوضع في اعتبار المحلّ و عدم اعتباره. بل يمكن أن يكون لتلك الأمور ثبوتٌ آخر و هي ذات وضعٍ بحسب تلك الثّبوت. ثمّ إنّ الأحكام الذّهنيّة مطابقتها بمعنى أنّها إذا حصلت في الخارج، كانت هي و إذا حصلت تلك الخارجيّات في العقل، كانت هي؛ فما لم يبطل ذلك الاحتمال لا يتمّ الدّليل.» انتهى.

[تنبيهٌ]

أقول: ابتناء هذا الاعتراض على أخذ الحكم بمعنى العلم و استكفاء تغاير الاعتباري بين

المتطابقين. و عبارة المصنّف ينادي على خلاف ذلك. و قد بيّنّا لك سابقاً مراده بما لا مزيد عليه، إن تأمّلته و أمعنت النّظر فيه ظهر لك نفس الأمر.

[الوجه الثّاني]

و **أمّا ثانياً** أي استحالة كون القائم بنفسه ذا وضعٍ بالوجه الثّاني **فلأنّ العلم بـالمطابقة لا يحصل إلّا بعد الشّعور بالمتطابقين** على ما هما عليه، فإن كانا كلاهما من ذوات الأوضاع و من المحسوسات، وجب العلم و الشّعور بهما. أو الواحد فوجب العلم بذلك الواحد الّذي هو من ذوات الأوضاع على وجه المحسوسيّة و الوضعيّة و بالآخر على وجهٍ يمتاز به عن الغير حتّى يحصل العلم بالمطابقة، و إلّا ففى كلٍّ منهما على وجهٍ ينتقل الذّهن إليهما ممتازين عن الأغيار، و **نحن لا نشكّ في المطابقة مع الجهل بذلك الشّئ من حيث كونه ذا وضعٍ.**

فعلم أنّ ذلك الشّئ الّذي عبّر عنه بنفس الأمر ليس من ذوات الأوضاع و إلّا لما جهلنا وضعيّته.

و حاصل ما أفاده المصنّف «ره»: إنّا نعلم المطابقة بين المتطابقين، فنعلم المتطابقين و إلّا لم يتصوّر العلم بالمطابقة مع الجهل بحيثيّة كون ذلك الخارج ذا وضعٍ. و لا يثبت لنا تحيّثه بتلك الحيثيّة مع المبالغة في التّفتيش و الجهل بهذه الحيثيّة بعد العلم بالمحيّث.

و التّفتيش عن أحواله دليلٌ على أنّه لم يتّصف بهذه الحيثيّة لأنّه محالٌ أن يعلم ذو وضعٍ و يجهل حيثيّة ذي وضعيّته مع التّوجّه البالغ إلى استعلام تحيّثه بتلك الحيثيّة، لأنّ ساير ذوات الأوضاع يصحّ الحكم عليها بكونها قابلاً للإشارة الحسّيّة. و معلومٌ لنا كونُها محكوماً عليها بذلك الحكم.

فلمّا لم يعلم جريان ذلك الحكم عليه مع أبلغ التّفتيش، علم أنّه ليس ذا وضعٍ و لا يبقى لنا ريبٌ في كونه غير ذي وضعٍ.

[نقد كلام الدّواني]

و إذا تحفّظت بذلك، ظهر لك أنّه لا يصحّ معارضة جلال المدقّقين و هي: «لا نشكّ فـي المطابقة مع الجهل بذلك الشّئ من حيث هو غير ذي وضع و إلّا لم يحتج في إثبات تجرّده إلى البرهان».

و لأنّ المصنّف أراد بالجهل بذلك الشّيئ من هذه الحيثيّة عدم ثبوتها مع أبلغ التفتيش في حال ذلك الخارج. فإن أراد المعارض أيضاً بالجهل بذلك الحيثيّة كذلك، فهو ممنوعٌ. كيف و عدم وجدان ذلك الخارج محيّثاً بحيثيّة ذي الوضعيّة مع الالتفات إليه و التّفتيش عن حاله، دليلٌ وجدانيٌّ على أنّه غير ذي وضعٍ. و إطلاقُ المجهول على ما هو مدلول الوجدان غيرُ معقولٍ؛ لأنّ الوجدانيّات من أقسام البديهيّات عند أهل العقل و أرباب العقول.

و إن أراد بالجهل، الجهل في أوّل الوهلة قبل الخوض في التّفتيش عن حاله، فهو لا يضرّه و لا يعارضه.

[الوجه الثّالث]

و **أمّا ثالثاً** أي استحالة كون القائم بنفسه ذا وضعٍ بالوجه الثّالث. **فلأنّ الّذي في أذهاننا من تلك الأحكام إنّما ندركه بعقولنا إمّا لكونها أحكاماً عقليّةً** أي أحكاماً لأمورٍ عقليّةٍ. **و أمّا ذوات الأوضاع فلا ندركها إلّا بالحواسّ الظّاهرة أو ما يجري مجرى الحواسّ** من القوّة المتخيّلة **و المطابقة بين المعقولات و المحسوسات من حيث هي محسوساتٌ محالٌ.**

[نقل كلام الدّواني في المقام و ردّه]

قال جلال المدقّقين: «لقائلٍ أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون المطابقة لا من حيث هي محسوساتٌ، بل كما ذكرنا من قبل؟» انتهى.

أقول: ما ذكره من قبل و نقلناه سابقاً هو أنّ الأحكام الذّهنيّة مطابقتها بمعنى أنّها إذا حصلت في الخارج كانت هي و إذا حصلت في العقل كانت هي و أنت خبيرٌ بأنّ كلامه مبنيٌّ على أخذ الحكم بمعنى العلم و مرامه مقصورٌ على إثبات تطابق الصّور العلميّة للمحسوسات الخارجيّة و فحوى كلام المصنّف «ره» أعمّ و معزاه أتمّ كما بيّنّا.

[إحالة الصّورة الثّانية]

و الثّاني و هو أن يكون ذلك القائم بنفسه غير ذي وضع و هو أيضاً محالٌ لأنّه قولٌ بالمُثُل الأفلاطونيّة.

[إشارة إلى المُثُل الأفلاطونيّة]

زعم أفلاطون أنّ لكلّ نوعٍ شخصاً مجرّداً عن جميع العوارض و اللّواحق باقياً [مستمرّاً] أزلاً و أبداً لأنّه الجزء المشترك بين الأفراد المقيّدة المختلطة بالمشخّصات و اللّواحق الخارجيّة فيكون موجوداً في الخارج لأنّه الجزء[المقيد] المخلوط الموجود في الخارج و جزء الموجود في الخارج موجودٌ في الخارج.

و أمّا تجرّده، فلأنّه القدر المشترك بين الأفراد المختلطة بالمشخّصات و اللّواحق و الجزء المشترك يمتنع أن يكون مقيّداً مختلطاً لأنّه مانعٌ عن الاشتراك.

و أمّا الأزليّة فلمّا ثبت في محلّه «أنّ كلّ مجرّدٍ أزليٌّ أبديٌّ» و لمّا فرض ذلك الشّخص المجرّد، مجرّداً عن جميع اللّواحق و العوارض من جملتها الوجود، كان القول بوجود ذلك المجرّد المفروض مجرّداً عن الوجود تناقضاً ظاهراً إلّا أن يقيّد العوارض بغير الوجود أو يجعل الوجود نفس المهيّة كما ذهب إليه جماعةٌ من المتكلّمين، أومأوا[۲۱۰] بما قاله الفارابى في كتاب *الجمع بين رأيى أفلاطون و أرسطو* إنّه إشارةٌ إلى أنّ للموجودات صوراً في علم اللّه باقيةً لا تتغيّر و لا تتبدّل.[۲۱۱]

[التقريب بين قول الفارابي و ما روي عن الصّادق (ع)]

و يمكن تقريب ما قاله الفارابي إلى ما روي عن جعفر بن محمّد الصّادق «عليه‌السلام» في تأويل «يا من أظهر الجميل و ستر القبيح»: «إنّه ما من مؤمنٍ إلّا و له مثالٌ في العرش فإذا اشتغل العبد بالرّكوع و السّجود و نحوهما فعل مثاله مثل فعله. فعند ذلك تراه الملائكة فيصلّون و يستغفرون له و إذا اشتغل العبد بمعصية اللّه أرخىٰ اللّه تعالى على مثاله ستراً لئلّا يطّلع الملائكة عليها». الحديث.

[إيراد كلام الدّواني في المقام]

و أورد على كلام المصنّف جلال المدقّقين بأنّه: «لقائلٍ أن يقول: كون تلك الأحكام مطابقةً لأمورٍ ثابتةٍ بنحوٍ آخر من الثّبوت قائمةً بأنفسها في ذلك[1] النّحو من الثّبوت ممّا ليس

۱. متعلق بقوله مطابقة

ببديهيّ الاستحالة و لا مبرهنا سواءُ سمّيت بالمُثُل الأفلاطونيّة أوْلا، و البرهان الدّالّ على امتناع المُثُل الأفلاطونية[۱] لا يدلّ على امتناع هذا المعنى؛ بل يدلّ على أنّ المهيّة المجرّدة غير موجودةٍ في الخارج.» انتهى.

[الجواب عن الدّواني]

أقول: لعلّه أراد بالنّحو الآخر من الثّبوت، الوجود المثالي و الوجود الظّلّي الغير الأصيل كما فى الأشباح و الأمثال للجواهر و الأعراض كما استفيد من كلامه الّذي بعد هذا الكلام. فإن أراد بالموجود، الوجود الظّلي الغير الأصيل، الّذي نقلناه عن الفارابي و قرّبناه إلى الرّواية الّذي ذكرناها و هو الثّابت عند المصنّف و أصحابه من متتبّعي آثار الأئمّة الأطهار و هو القسم الأوّل من قسمي عالم المثال الواسطة بين عالمي الغيب المسمّى بالغيب الإمكاني المقابل للقسم الآخر المسمّى بالغيب المحالّي الّذي هو عالم المثال بعد مفارقة الأرواح عن الأبدان. فهو ليس إلّا صوراً منقوشةً في اللّوح المحفوظ، و هذه النّميقة لإثبات ذلك. و ليس جوهراً قائماً بنفسه. و الكلام في الموجود العديم الوضع القائم بنفسه.

و إن أراد غير ذلك فلم يثبت عند المصنّف. بل ثبت استحالته عنده.

[تذنيبٌ]

و لا مؤاخذة لمثله من مثله في مثله، بل ينبغي التتبّع و التّأدّب بآداب الاستفادة و التّعلّم و خفض جناح الذّلّ في استفاضة رشحات أقلام ذلك المعلّم. و مع ذلك فلم يبيّنه حتّى يتكلّم عليه بالجرح و التّعديل.

و ليعلم أنّ العلماء و من تبعهم قد قالوا: إنّ الأرواح في المنامات تسيرون في هذا العالم المسمّى بالغيب الإمكاني البرزخ بين عالمي المجرّدات و المادّيّات و أنكر ذلك علم الهدى السّيّد المرتضى و بالغ في الإنكارو قال: «فأمّا ما تهذي به الفلاسفة في هذا الباب فهو ممّا يضحك الثّكلى. لأنّهم ينسبون ما صحّ من المنامات إلى ما أعيتهم الحيل في ذكر سببه إلى أنّ النّفس اطّلعت على[۲] عالمها فأشرفت على ما يكون و هذا الّذي يذهبون إليه في حقيقة النّفس

۱. نسخه: ~ الأفلاطونية؛ متن مطابق شرح دواني.

۲. نسخه: إلى

غير مفهومٍ و لا مضبوطٍ؛ فكيف إذا أضيف إليه الاطّلاع على عالمها؟ و ما هذا الاطّلاع؟ و إلى أيّ شيءٍ يشيرون بعالم النّفس؟ و لم يجب أن تعرف الكائنات عند[1] هذا الاطّلاع، و كلّ هذا زخرفةٌ و مخرقة[2] لا يتحصّل منها شيءٌ».[۲۱۲]

و أمّا إن كان ذلك الثابت الخارج المطابق به متمثّلاً في غيره، فينقسم أيضاً إلى قسمين و ذلك لأنّ ذلك الغير إمّا أن يكون ذا وضعٍ أو غير ذي وضعٍ.

[إحالة الصّورة الثّالثة]

فإن كان ذا وضعٍ كان المتمثّل فيه مثله و عاد المحال المذكور في الشّقّ الأوّل من امتناع المطابقة لكون تلك الأحكام غير مقيّدةٍ بزمانٍ و مكانٍ و وضعٍ و من لزوم أن لا يشعر بالمطابقة إلّا بعد العلم بحيثيّة كون الشّيء المطابق ذا وضعٍ. و من لزوم أن يكون تلك الأحكام مدركةً بالحواسّ لأنّ ذوات الأوضاع لا تدرك إلّا بها.

[نقل كلام الدّواني و ردّه]

و قال جلال المدقّقين: «أقول: في كلٍّ منهما ما عرفت، مع أنّه يرد على الشّق الأوّل بخصوصه: أنّه دفع الإيراد المصدّر بـ«لا يقال» بأنّه يلزم أن يكون قائماً بمحلّ و كلامنا على ما فرض عدم قيامه بمحلٍ»[3]

أقول: قد عرفت ما في ما عرفت في كلٍّ منهما فتنبّه!

فبقي القسم الأخير، و هو أن يكون متمثّلاً في شيءٍ غير ذي وضعٍ.

[المقدمة السّادسة]

ثمّ نقل الكلام [فيما] يتمثّل فيه ذلك الخارج و **نقول: ذلك المتمثّل فيه لا يمكن أن يكون فيه [بعدٌ] و لا أن يكون بعض الخارج متمثّلاً فيه و بعضه غير متمثّلٍ فيه [بعد]، بل يجب أن**

---

۱. نسخه: عن　　　۲. نسخه: ~ و مخرقة؛ متن مطابق الانتصار

۳. نسخه: (أقول: في كلٍّ منهما): «ما عرفت أقول قد عرفت ما في ما عرفت في كل منها فتنبّه»؛ متن مطابق شرح دوانی.

يكون المتمثّل فيه حاصلاً بالفعل[۲۱۳] و لا يمكن التّعطيل بـنحوٍ مـن أنـحاء الكـمالات الإمكانيّة بعد فيضان الوجود من المبدء الفيّاض.

ثم نقول: ذلك المتمثّل فيه لا يمكن أن يكون بالقوّة و إن كان بعض ما في الأذهان بالقوّة و ذلك **لامتناع المطابقة بالفعل بين ما هو بالفعل** من الأحكام اليقينيّة مثل الواحـد أقـلّ مـن الإثنين و أنّ قطر المربّع لا يساوي ضلعه **أو يمكن أن يصير وقتاًما بالفعل** و هي الأحكام الّتي تحقّقها بتحقّق الأذهان و تصويرها لها **و بين ما هو بالقوّة** و هو الخارج الّذي اعتبر مطابقة تلك الأحكام له.

[نقل كلام الدّواني في المقام]

و قال جلال المدقّقين: «لقائلٍ أن يقول: لِمَ لايجوز أن يكون حدوثها في محلّها مـقارناً لحدوثها في الأذهان أو مقدّماً عليه؟ إذ الواجب حصول المطابق به حال حصولها، لا حصولها دائماً، لابدّ لنفى هذا الاحتمال من دليلٍ.»[۲۱٤] انتهى.

[الجواب عن الدّواني]

أقول: قد عرفت أنّ حكم المطابقة ليس منحصراً في الأحكام الّتي قد حكم بها الأذهان بل يجري في الأحكام الثّبوتيّة الدّائمة الغير المعلّقة على وجود الذّهن و الذّاهن و الزّمان أيضاً.

[المقدّمة السّابعة]

و **أيضاً** أي رجوعاً ـ مصدر فعلٍ محذوفٍ ـ؛ و الرّجوع إلى الاستدلال على فعليّة المتمثّل فيه. و بيانه: أنّه **لا يمكن أن يزول** المتمثّل فيه **أو يتغيّر أو يخرج الى الفعل بعد ماكان بالقوّة و لا في وقتٍ من الأوقات. لأنّ الأحكام المذكورة واجبة الثّبوت أزلاً** و **أبداً من غير تـغيّرٍ و استحالةٍ و من غير تقيّدٍ بوقتٍ و مكانٍ.**

فواجبٌ أن يكون الخارج الّذي اعتبر مطابقة تلك الأحكام له ثابتةً بثبوتها على نحو ثبوتها أزلّياً و أبديّاً. و واجبٌ أن يكون **محلّها** أي محّلُ تلك الأحكـام الواجـبة الثّـبوت الأزلي و الأبديّ **كذلك** أي واجب الثبوت أزلاً و أبدا و **إلّا** أي و إن لم يكن المحلّ واجب الثّبوت الأزلي

و الأبدي، بل يكون من المحدثات الزّمانيّة، **فأمكن ثبوت الحالّ** الّذي هو خارج تلك الأحكام الأزليّة **بدون المحلّ**.

[إيراد كلام شمسا الجيلاني في المقام]

أقول: و من الأعلام المحقّقين من [۲۱۵] حقّق أنّ الحوادث بأسرها مع التّشارك في الجنس الّذي هو الحدوث الذّاتي يتنوّع بنوعين: الحدوث الدّهري و الحدوث الزّماني فالمجرّدات و منها النّفس النّاطقة حادثةٌ بالحدوث الواقعي الخارجي و الحكماء يسمّونه بالحدوث الدّهري، و هو الحدوث الّذي لا يكون مسبوقاً بالمادّة و المدّة و المادّيات و سائر الحوادث اليوميّة حادثة بالحدوث الزّماني. و هو بخلاف الحدوث الدّهري ما يكون مسبوقاً بالمادّة و المدّة.

و المجرّدات أبديٌّ ليس لها عدمٌ طارٍ و إن كانت حادثةً. و قبل الحدوث في كتم [العدم] و الظّاهر أنّ مراد المصنّف بأزليّة الأحكام و أزليّة التّمثّل فيه دهريّتها و كونها [حادثاً] بالحدوث الدّهري ــ بالمعنى الّذي ذكرناه من المحقّق ــ و إلّا لزم القدم. و هو بمراحل عن اعتقاد المصنّف و إرادته. و إطلاق الأزل على الحدوث الواقعي الخارجي الّذي يسمّيه الحكماء بالحدوث الدّهري مجازاً بعلاقة الاشتراك، في عدم المسبوقيّة بالزّمان و المكان و عدم تطرّق التغيّر و الاستحالة، لا جواز لنفي جوازه. و لعلّ التّقييد بقوله من غير تغيّرٍ إلى آخره مع سبق ثبوت الأزليّة لأداء ذلك. إذ لولاه لما احتاج مع إثبات الأزليّة إلى بيان عدم التّغيّر و الاستحالة و عدم التّقييد بالوقت و المكان؛ لأنّ الأزليّة تفيد كلّ ذلك كما لا يخفى.

[نقد كلام شمسا و تطبيق العقول على الملائكة]

و اعلم أنّ ما ذكرناه من بعض الأعلام من تنوّع الحوادث إلى المجرّدات و المادّيّات مبنيٌّ على ما هو المشهور بين متأخّري المتكلّمين من تخليط قواعد الفلسفة بأصول الكلام و تطبيق آراء الفلاسفة على عقائد الإسلام و تأويل كلام اللّه و حججه إلى ما ذهب إليه الحكماء.

و أمّا ما هو الحقّ الحقيق بالتّحقيق و إليه يهدي كلام المصنّف في التّجريد و هو الظّاهر من

أحاديث أهل بيت العصمة «عليهم السّلام» أنّ نوع الجسمانيّات و منها الزّمان ليست مسبوقةً بمدّةٍ أو مادّةٍ. و هيولى قديمة. و أنّ لا مجرّد سوى النّفس النّاطقة و هو أيضاً و إن لم يكن جسماً لكنّه جسمانيٌّ أي موقوفُ حدوثه على حدوث الجسم الّذي هو البدن و ما يزعمه الحكماء عقولاً، فهو عند المتكلّمين عبارةٌ عن الملائكة. و منهم اللّوح المحفوظ و القلم و الكتاب المبين فهم أجسامٌ لطيفةٌ، لا مجرّداتٌ.

فعلى هذا أوّليّة الأحكام و الخارج المتمثّل الحالّ و المحلّ المتمثّل فيه بمعنى أنّ أوّليّتها و بدأة حدوثها غير مسبوقةٍ بمادّةٍ و مدّةٍ كما عرفت، لا بمعنى أنّه [لا أوّل] لأوّليّتها و لا ابتداءَ لوجودها كما هو شأن القديم تعالى و أبديّتها بمعنى أنّها خالدةٌ باقيةٌ مع فناء سائر الأجسام، كما أنّ الجنّة و النّار و النّفس النّاطقة مع كونها حادثةً، باقيةٌ خالدةٌ، كما نطق به كلام اللّه تعالى و حججه سلام اللّه عليهم.

[النّتيجة]

فإذن ثبت وجود موجودٍ قائمٍ بنفسه في الخارج غير ذي وضعٍ مشتملٍ بالفعل على جميع المعقولات الّتي يمكن أن يخرج من القوّة **إلى الفعل** بتعقّل العاقل إيّاها و تصوّر الذّهن لها **بحيث يستحيل** ـ متعلّقٌ بقوله مشتمل ـ **عليه** أي على ذلك الموجود العيني القائم بنفسه و **عليها** أي على جميع المعقولات **التّغيّر** و **الاستحالة** أي الانتقال من هيئةٍ ثابتةٍ لها إلى هيئةٍ أخرى و **التّجدّد** و **الزّوال.** و **يكون هو** و **هي** أي ذلك الموجود القائم بنفسه و تلك الأحكام متّصفاً **بهذه الصّفات أزلاً** و **أبداً** أي بصفة استحالة التّغيّر و الاستحالة و التّجدّد و الزّوال.

[عدم جواز كون ذلك الموجود هو واجب الوجود]

و **إذا ثبت ذلك**، أي وجود موجودٍ قائمٍ بنفسه، **فنقول: لا يجوز أن يكون ذلك الموجود هو أوّل الأوائل أعني واجبَ الوجود لذاته عزّت أسمائه. و ذلك لوجوب اشتمال ذلك الموجود على الكثرة الّتي لا نهاية لها بالفعل.**

أقول: ذلك الاشتمال متصوّرٌ على ثلثة أنحاءٍ:

الأوّل: أن يكون المشتمل على الكثرة الغير المتناهية ذا أجزاءٍ كثيرةٍ غير متناهيةٍ مركّباً منها.

و **الثّاني**: أن يكون المشتمل على الكثرة مبدأً و منشأً أي مظهراً لكثرةٍ غير متناهيةٍ كالبيضة الّتي هي منشأ الأفراد الغير المتناهية من الأفراخ، و كلّ فردٍ من الأفراخ سوى الفرد الأخـير يصدق عليه أنّه مبدأٌ لأفراخ آخر. و قيّد المصنّف «ره» بالأوّليّة، ليخرج ما هو غير المبدأ الأوّل من المبادي.

و **الثّالث**: أن يكون المشتمل على الكثرة الغير المتناهية محلّاً قابلاً للكثرة بحيث يتمثّل فيه كلٌّ من تلك الكثرة الغير المتناهية.

و قول المصّنف ـ ره ـ: «**و أوّل الأوائل يمتنع أن تكون فيه كثرةٌ**» إشارةٌ إلى النّحو الأوّل من الأنحاء الثّلث للاشتمال و قوله «ره» و **أن يكون مبدأً أوّلاً لكثرةٍ و أن يكون محلّاً قابلاً للكثرة يتمثّل فيه** إشارةٌ إلى النّحو الثّالث.

[نقل كلام الكيشي في المقام]

و قال بعض شارحي[٢١٦] هذه الرّسالة: «و لقائلٍ أن يقول: قوله ـ في الوجه الأوّل: «تلك الذّات يجب كونها مشتملةً على كثرةٍ غير متناهيةٍ» ـ إن عنى باشتمال الذّات على الكثرة كونَ الكثرة جزءاً لها، فمنعه ظاهرٌ. و إن عنى باشتمال الذّات كونه محلّاً للكثرة، فهذا بـعينه هـو الوجه الثّالث.

و أيضاً قوله: في الوجه الثّاني: «إنّ[١] ـ تلك الذّات مبدأٌ أوّل للكثرة و الواجب ليس بمبدءٍ أوّل للكثرة»:

إن أراد بالمبدأ أنّ تلك الذّات علّةٌ أوّليّةٌ فاعليّةٌ لتلك الكثرة و لا شئ من الواجب كذلك، فالصّغرى ممنوعةٌ و وجهه ظاهرٌ.

و إن أراد بالمبدأ، العلّة القابليّة لتلك الكثرة فيعود الوجه الثّاني إلى الوجه الثّالث أيضاً.

و حينئذٍ يكون معنى قوله يمتنع أن يكون أوّل الأوائل مبدأً أوّل للكثرة أنّه يمتنع أن يكون مبدأً قابليّاً أوّلياً للكثرة، فيكون تقييده بالأوّليّة مُشعراً بجواز كونه علّةً قابليّةً لا بجهة الأوّليّة. مثل أن يكون قابلاً لشئٍ واحدٍ أوّل. و ذلك الشّيء القابل يكون قابلاً لأشياء كثيرة. فيكون

١. نسخه: في الوجه الثّاني إنّ: و أن يكون؛ متن مطابق شرح كيشي.

محلّاً للكثرة بالواسطة و هذا محالٌ. فإنّه ليس محلّاً لشيءٍ ما البّتة. فيقع لفظة «أوّلاً» ضايعةً؛ بل عدمها خيرٌ من وجودها للإشعار المذكور.» انتهى ما قال ذلك الشّارح.

[نقل كلام الدّواني في المقام]

و قال جلال المدقّقين[۲۱۷]: «لك أن تقول: فكيف تتحقّق هذه الكثرة في هذا[1] المحلّ؟ لأنّه[2] إن كان من الواجب، فهذا خلفٌ لما مرّ آنفاً، و إن كان من ذات المحلّ لزم كون الشّيء الواحد قابلاً و فاعلاً و على التّنزّل من ذلك، فهذا هو أوّل المعلولات[3] كما يصرّح به و ليس فيه من جهات الكثرة ما يفي بهذه الكثرة و الواحد لا يصدر عنه الكثرة إلّا من جهاتٍ كثيرةٍ». ـ انتهى ما قال جلال المدقّقين.

أقول: و قد لاح عليك مِنْ كَشْفنا اللّثام [۲۱۸] عن خبيئات[۲۱۹] المرام ما في كلام الشّارحين الشّهيرين بالتّفرّد و التّوحّد في التّدقيق و التّحقيق بين الخافقين من سوء الفهم و تدرّب التّعصّب و ذلك من مثلهما عجيبٌ.

[إيراد كلام الدّواني و نقده]

و أعجب من ذلك ما قال جلال المدقّقين بعد هذا الكلام الّذي نقلنا عنه، و هذه عبارته: «أقول: لا يخلو من أن يكون تلك الكثرة معلومةً للواجب أوْلا؛ و الثّاني محالٌ.

و على الأوّل لا يخلو من أن يكون حاصلاً في ذات الواجب أوْلا؛ و على الأوّل يكون الواجب محلّاً لتلك الكثرة، فلا يصحّ ما قاله من أنّه لا يجوز أن يكون الواجب محلّاً لها؛

و على الثّاني لا يخلو من أن يكون حاصلاً في محلٍّ آخر أوْلا في محلّ آخر[4]؛

و على الأوّل يكون علم الواجب متوقّفاً على وجودها في ذلك المحلّ و هو محالٌ. و على الثّاني لا يثبت ما ادّعاه من وجود محلٍّ يتمثّل فيه تلك الكثرة.» انتهى.

[كلامٌ في علم الواجب تعالى]

أقول: إنّما نسبنا الأعجبيّة إلى هذا الكلام لأنّ مذهب المصنّف في مسألة علم الباري، أنّ

---

۱. نسخه: ذلك؛ متن مطابق شرح دوانی.
۲. نسخه: ـ لأنّه؛ متن مطابق شرح دوانی.
۳. نسخه: المعلومات؛ متن مطابق شرح دوانی.
٤. نسخه: ـ آخر؛ متن مطابق شرح دوانی.

علمه تعالى بذاته و سائر معلولات ذاته، عينُ ذاته. و ليس زائداً على ذاته. و ليس علمه تعالى حصوليّاً و لا حضوريّاً. بل المعلولات كلّها و كلّيتها و جزئّيتها و مجرّدها و مادّيها بجميع حالاتها و صفاتها و هيأتها و أحوالها منكشفةٌ لدى حضرته المقدّسة عن شوائب النّقص و الزّوال. و ذلك الانكشاف يستحيل في [المحلّ][1] بل لا يعلمها إلّا اللّه العالم الغيب و الشّهادة من حيث ﴿**لا يعزب[۲۲۰] عنه مثقال ذرّةٍ في السّموات و [لا في] الأرض**﴾ [۱/۲۲٤].

و ما قال في الشّقّ الأخير إلزاماً على حسب مذهبه من أنّه لو لم يكن معلومات الواجب حاصلةً في محلٍّ آخر، لا يثبت ما ادّعاه من وجود محلٍّ يتمثّل فيه تلك الكثرة، [ففيه]: أنّه لا توقّف لوجود ذلك المحلّ المتمثّل فيه على أن يكون ذلك المحلّ وعاءَ صور معلومات اللّه تعالى من حيث هي معلومات اللّه تعالى و لا علمه تعالى مفتقراً إلى حصولها في محلّ إلى وجودها في حدّ أنفسها كما بيّنّا لك من مذهب المصنّف. بل هو أوّل ما خلق اللّه تعالى و جعل صور جميع ما خلقه بعده مرتسماً فيه و جعله تمثال صور جميع مخلوقاته، بسطاً لقدرته الكاملة. و السّرّ في خلق مثل هذا المخلوق لا ينحصر في أن يكون وعاء صور علم اللّه تعالى من حيث افتقاره تعالى في علمه بالأشياء إليه و ليس لأحدٍ الخوض في تفتيش السّرائر في أفعال اللّه تعالى. و لو كان علم الواجب بالأشياء بارتسامها أوّلاً في محلٍّ و يكون بدونه محالاً كما هو مؤدّى جعل ذلك المحلّ وعاءَ معلومات اللّه تعالى، لزم الدّور؛ و يلزم أن يكون أمر الإيجاد و الخلق في كتم العدم. ضرورة أنّ إفاضته وجود كلّ الموجودات بأسرها منحصرةٌ في ذات الواجب تعالى و تقدّس عن شوائب النّقص.

و أمر الخلق مسبوقٌ بعلم ما يخلق. فلو كان العلم بما يخلق أيضاً مسبوقاً بخلقه و حصوله في محلٍّ آخر، يلزم الدّور أو التّسلسل بلا محالة و يلزم العجز عن الإقدام في أمر الإيجاد،ـ تعالى عن ذلك علوّاً كبيراًـ

فإذن ظهر لك أنّ ما نسبه ذلك المحقّق المدقّق إلى المصنّف في آخر الكلام من الذّهول إنّما منشأه الذّهول.

---

۱. نسخه فاقد این کلمه است.

[النّتيجة]

فإذن ثبت وجود موجودٍ غير الواجب الأوّل تعالى و تقدّس بهذه الصّفة و لنسمّه بالعقل الكلّ. و هو الّذي عبّر عنه في القرآن المجيد تارةً باللّوح المحفوظ.

أقول: قد ورد بالأسانيد الصّحيحة عن خاتم الرّسالة «صلى اللّه عليه و آله» في بيان أوّل المخلوقات ثلث عبارات:

الأوّل: أوّل ما خلق اللّه العقل.[۲۲۱]

و الثّاني: أوّل ما خلق اللّه نوري.[۲۲۲]

و الثّالث: أوّل ما خلق اللّه [القلم].[۲۲۳]

[نقل كلام الصّدوق «ره» في المقام]

و قال رئيس المحدّثين[۲۲٤] في *الاعتقادات*: اعتقادنا في اللّوح و القلم، أنّهما ملكان.

[نقل كلام الخفري في مسألة العلم]

و قال العلّامة الخفري في *تعليقاته على تجريد المصنّف* في مسألة العلم: «و ثانيهما علمٌ تفصيلي هو عين ما أوجده في الخارج و المدرك. و مراتبه أربع:

إحديها ما يعبّر عنه بالقلم و النّور و العقل في الشّريعة، و بالعقل الكلّ عند الصّوفيّة، و بالعقل الفعّال عند الحكماء.

و ثانيها ما يعبّر عنه في الشّريعة باللّوح و بالنّفس الكلّ عند الصّوفيّة و بالنّفس الفلكيّة عند الحكماء.

[إشارة إلى حاشية شمس المحققين الكشميري على تعليقات الخفري]

و قد حقّق شمس المحقّقين الكشميري[۲۲٥] ذلك الكلام في حاشيته على تلك التّعليقات مسنداً بالأحاديث و كلام الأكابر السّلف في كلامٍ طويلٍ لا تسع الوجازة ذكره.

[المقارنة بين العقل الكلّ و اللّوح المحفوظ في كلام الأكابر]

و لا يخفى عليك أنّ معتقد شيخ الرّئيس و كلام المحقّق العلّامة مسنداً بالأحاديث

الصّحيحة و كلام الأكابر يدلّان بظاهرهما على تغاير العقل الكلّ و اللّوح المحفوظ.

و كلام العلّامة يدلّ على أنّ العقل أوّل المخلوقات و اللّوح متأخّرٌ عن العقل و في المرتبة الثّانية من الوجودات.

و كلام المصنّف بصريحه يدلّ على اتّحادهما و ذلك بحسب الظّاهر خلاف ما هو المشهور عند الجمهور.

[رأى الشّارح في المقام]

اللّهم! الّا أن يقال: إنّه قد ثبت و صحّ إطلاق اللّوح المحفوظ و الكتاب المبين على ذلك الموجود المتمثّل فيه صور جميع الموجودات. و إطلاقنا العقل عليه تبعاً و طبقاً لإطلاق الحكماء.

و إطلاق اللّوح على ثاني مراتب الموجودات في الشّريعة المطهّرة لا ينافيه. [لإمكان] أن يكون أوّل المخلوقات نور حضرة الرّسالة(ص)[٢٢٦] و إطلاق العقل عليه لكونه أوّل ما يدرك [ربّه] و أمره و نهيه و أوّل ما يدرك. و إطلاق القلم عليه لكونه سبباً غائيّاً لتقدير الكائنات و تكوين المكوّنات، كما ورد في الحديث[٢٢٧] القدسيّ: «لولاك لما خلقت الأفلاك».

و اللّوح المحفوظ و الكتاب المبين يكون تمثال صور جميع الكائنات و تمثّل صور جميع الكائنات في اللّوح المحفوظ و الكتاب المبين و تمثاليّتهما لها لا ينافي أوّليّة ذلك النّور المقدّس النّبوى «صلّى اللّه عليه و آله» كما لا يخفى. و اللّه تعالى أعلم.

و تارةً **بالكتاب المبين المشتمل على كلّ رطبٍ و يابس**. قال اللّه تعالى: ﴿**و يعلم ما في البرّ و البحر و ما تسقط من ورقةٍ إلّا يعلمها و لا حبّةٍ في ظلمات الأرض و لا رطبٍ و لا يابسٍ إلّا في كتابٍ مبينٍ**﴾.[٢٢٨]

و قال المفسّرون: «الكتاب المبين علم اللّه تعالى أو اللّوح المحفوظ».

و **ذلك ماأردناه** أي إثبات اللّوح المحفوظ و الكتاب المبين. هو الّذي أردنا إثباته في هذه النّميقة الأنيقة و الحمد للّه على نعمائه عموماً، و على إلهام حقيقة نفس الأمر خصوصاً.

[خاتمة]

هذا ما أفاض اللّٰه جلّ و [علا] عليّ حين مطالعة الوجيزة الوثيقة. و الحمد للّه أوّلاً و آخراً و ظاهراً و باطناً.[1]

۱. تمّ انتساخ. هذه الرّسالة بيد الجاني محمّدحسن الحسيني الخوئي الزّنوزي في بلدة طهران يوم العيد و هو غرّة الشّوّال في سنه ۱۲۰٦[ق.].